مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: استراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي بوساطة تدقيق الامتثال: حالات دراسية
اسم الكاتب: زينة عبدالستار جبر الليلة، وحيد محمود رمو
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3667
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 39, No. 125
March 2020

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Al-Layla, Zena A. J. and Rammo, Waheed M. (2020). "Strategies to Reduce Administrative and Financial Corruption through Compliance Auditing: Case Studies". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 39 (*125*), p. 132 -159, https://doi.org/10.33899/tanra.2020.164591

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

Strategies to Reduce Administrative and Financial Corruption through Compliance Auditing: Case Studies

Zena A. J. Al-Layla[1]; Waheed M. Rammo[2]
[1&2] College of Administration and Economics, University of Mosul

Corresponding author: Waheed M. Rammo, College of Administration and Economics, University of Mosul, Iraq, dr.waheedramo@gmail.com.

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2020.164591

Article History: *Received*: 26/11/2019; *Revised*: 5/4/2020; *Accepted*: 5/4/2020; *Published*: 1/3/2020.

Abstract
The research aims to activate strategies to decrease administrative and financial corruption through compliance audit through providing a theoretical framework on the concept of administrative and financial corruption, as well as identifying strategies available to bring down administrative and financial corruption and to activate these strategies through compliance audit. The research problem is the weakness of accounting control and auditing (administrative and financial) in Iraq in dropping administrative and financial corruption and its inability to enhance the confidence of society in the services provided by the profession of accounting and auditing in addition to the lack of activation strategies to minimize administrative and financial corruption. The research has come out a number of conclusions, the most important of which is activating the strategies to reduce administrative and financial corruption by compliance audit contributes to reducing administrative and financial corruption. It is not possible to promote and support these strategies without activating the compliance audit. The research reached a set of recommendations, including the need for a legal legislative obligation forcing economic units operating in Iraq to apply the compliance audit standard.

Keywords
Governance, Administrative and Financial Corruption, Compliance audit.

ورقة بحثية

إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي بوساطة تدقيق الامتثال: حالات دراسية

زينة عبد الستار جبر الليلة[1]؛ وحيد محمود رمو[2]

[2&1] كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل

المؤلف المراسل: وحيد محمود رمو، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، نينوى، العراق، dr.waheedramo@gmail.com.

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2020.164591

تاريخ المقالة: *الاستلام:* 2019/11/26؛ *التعديل والتنقيح:* 2020/4/5؛ *القبول:* 2020/4/5 *النشر:* 2020/3/1.

المستخلص

يهدف البحث إلى تفعيل إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي بوساطة تدقيق الإمتثال، وذلك من خلال تقديم اطار نظري حول مفهوم الفساد الإداري والمالي، فضلا عن تحديد الإستراتيجيات المتاحة للحد من الفساد الإداري والمالي والعمل على تفعيل هذه الإستراتيجيات من خلال تدقيق الإمتثال، وتتمثل مشكلة البحث بضعف دور الرقابة المحاسبية وتدقيق الحسابات (الإداري والمالي) في العراق في الحد من الفساد الإداري والمالي وعدم قدرتها على تعزيز ثقة المجتمع بالخدمات التي تقدمها مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات، فضلا عن عدم تفعيل إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي، وقد خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات لعل أهمها هو أن تفعيل إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي بوساطة تدقيق الإمتثال يسهم في الحد من الفساد الإداري والمالي، إذ لا يمكن الرقي ودعم هذه الإستراتيجيات دون تفعيل تدقيق الإمتثال، وتوصل البحث إلى مجموعة من التوصيات، منها ضرورة وجود إلزام قانوني تشريعي يلزم الوحدات الاقتصادية العاملة في العراق بتطبيق معيار تدقيق الإمتثال.

الكلمات الرئيسة

تدقيق الإمتثالي، الفساد الإداري والمالي، الحوكمة.

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (39)، العدد (125)، اذار 2020

© جامعة الموصل |

كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: الليلة، زينة عبد الستار جبر و رمو، وحيد محمود رمو (2020). " إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي بوساطة تدقيق الامتثال: حالات دراسية ". ***تنمية الرافدين***، *39 (125)،ص 132 - 159*

https://doi.org/10.33899/tanra.2020.164591

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

1- المقدمة:

تعد مهنتي المحاسبة وتدقيق الحسابات في مقدمة الجهات المعنية بمكافحة الفساد وأكثرها عرضة للانتقاد حيث إن للمحاسبين دوراً أساساً ضمن جهود المجتمع في مكافحة الفساد سواء من خلال عملهم كمهنيين أو من خلال مواقعهم داخل المنظمات كمدققين وموظفين في الادارات المالية والمحاسبية أو استشاريين يمكنهم الوصول إلى معلومات موثوق بها وعلى درجة عالية من السرية كل هذه الاتهامات دفعت العديد من الدول إلى اعتماد إستراتيجيات واضحة للحد من الفساد الإداري والمالي واستجابة مهنتي المحاسبة وتدقيق الحسابات في تلك الدول إلى الآراء التي طرحت لتفعيل دورها في الحد من الفساد الإداري والمالي من خلال تبني العديد من الإستراتيجيات، وبناءً على ذلك فقد تم تقسيم الدراسة إلى المباحث الاتية: المبحث الأول : منهجية البحث والدراسات السابقة، والمبحث الثاني : مفهوم وأسباب الفساد الإداري والمالي، والمبحث الثالث : إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي، والمبحث الرابع : تفعيل إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي بوساطة تدقيق الإمتثال، والمبحث الخامس : حالات دراسية المبحث السادس : الاستنتاجات والتوصيات.

2- منهجية البحث والدراسات السابقة:

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بضعف الرقابة المحاسبية وتدقيق الحسابات في العراق للحد من الفساد الإداري والمالي وعدم قدرتها على تعزيز ثقة المجتمع بالخدمات التي تقدمها مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات، فضلا عن عدم تفعيل إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي، ونتيجة لذلك كان لابد لنا من اثارة التساؤلات البحثية الآتية:

أ. ما الإستراتيجيات المتاحة للحد من الفساد الإداري والمالي؟

ب. هل إن تفشي الفساد الإداري والمالي يعود لعدم وجود إستراتيجيات قادرة على الحد من الفساد الإداري والمالي أم المشكلة تكمن في عدم تفعيلها؟ وإذا كان هناك تفعيل لتلك الإستراتيجيات فكيف يمكن أن يحدث الفساد الإداري والمالي؟

ج. كيف يمكن أن يحدث فساد إداري ومالي؟ إذا كان هناك تدقيق الإمتثال (الاذعان) يدعم إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي.

أهمية الدراسة: يستمد البحث أهميته من:

أ. انتشار الفساد الإداري والمالي في العراق والذي يقف عائقا في وجه التقدم الذي تسعى الدول والمنظمات الوصول اليه.

ب. التدابير والاليات الصارمة لمكافحة الفساد الإداري والمالي اضحت اليوم غير كافية لمكافحة الفساد الإداري والمالي.
ج. استحداث إستراتيجيات مدروسة بدقة وموضوعية وتأخذ المشكلة من جميع جوانبها.
د. تفعيل إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي بوساطة تدقيق الإمتثال أصبح ضرورة حتمية للحد من الفساد الإداري والمالي.

أهداف البحث: في ضوء مشكلة البحث واهميته تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ. تقديم اطار نظري عن مفهوم وأسباب الفساد الإداري والمالي.
ب. تحديد الإستراتيجيات المتاحة للحد من الفساد الإداري والمالي.
ج. تفعيل إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي من خلال تدقيق الإمتثال (الاذعان).

منهج البحث: استند الباحثان في هذا البحث على منهجين، أحدهما المنهج الوصفي بالنسبة للجانب النظري والثاني المنهج التحليلي للحالات الدراسية، وكانت عينة البحث تشمل كل من ديوان الرقابة المالية الاتحادي ومكاتب المفتشين العموميين.

فرضيات البحث: ينطلق البحث من خلال فرضيتين أساسيتين وكما يأتي:

أ. يؤدي تفعيل إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي من خلال تدقيق الإمتثال إلى تفعيل موضوع الشفافية للأجهزة التنفيذية والذي يسهم في الحد من الفساد الإداري والمالي.
ب. يؤدي تفعيل إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي من خلال تدقيق الإمتثال إلى تفعيل عمل الاجهزة الرقابية في تحديد بؤر الفساد الإداري والمالي، وتتفرع منه الفرضيات الآتية:
   - يؤدي تفعيل إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي من خلال تدقيق الإمتثال إلى زيادة فاعلية انظمة دعم القرار وتسهيل عمل الاجهزة الرقابية والذي يؤدي بالتالي إلى القضاء على مكامن الفساد الإداري والمالي.
   - يؤدي تفعيل إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي من خلال تدقيق الإمتثال إلى توفير المعلومات والبيانات وامكانية الوصول اليها من خلال قاعدة المعلومات والذي سيسهم بإزالة الغموض عن الكثير من القضايا وبالتالي تمكين المدققين من تدقيق حالات الفساد في حال وقوعها واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها ومحاسبة مرتكبيها.

الدراسات السابقة.

أ. دراسة (Bryane Michael, Alexey Gubin, 2012) بعنوان (تدقيق الإمتثال للوائح مكافحه الفساد: دراسة حالة من جمارك كارباتستان): تناقش هذه الدراسة الإمتثال للوائح مكافحة الفساد في تدقيق الحسابات ومكافحة الفساد التي أجريت في عام 2009، يمكن للمبادئ والنتائج المستمدة من عمليات التدقيق الحكومية الداخلية (الرامية إلى وضع توصيات لتحسين الإمتثال للوائح مكافحة الفساد) أن تسهم إسهاماً كبيراً في الأدبيات الأوسع نطاقا لمكافحة الفساد، ويمكن لأساليب التدقيق الداخلية للحسابات أن تتغلب على نقاط الضعف في النُهُج الأربعة السائدة لتقييم الأداء التنظيمي لمكافحه الفساد: نهج تصميم النظم، ونهج دراسات الضوابط المخصصة، ونهج التحليل القانوني الوصفي، ونهج الكتيبات الإرشادية، وتبين نتائج وتوصيات التدقيق والطرائق التي يمكن بها استخدام النماذج والبحوث السابقة في العلوم الاجتماعية في منهجيه التدقيق الداخلي للحسابات من أجل وضع توصيات توفر فوائد صافية إيجابية ومعدلة بحسب المخاطر للدوائر الحكومية.

ب. دراسة (رياض شعلان حيرو الصالحي، 2018) بعنوان: (فاعلية تعدد الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري): تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تفعيل العمل الرقابي للأجهزة الرقابية المختصة الذي يسهم في مكافحة الفساد المالي والإداري في داخل الوظيفة العامة وخارجها، ويؤدي دوراً إيجابياً في الحفاظ على مال الدولة العام الذي يشكل أهمية كبرة للحياة في الدولة على كافة النواحي، وتزداد اهميته الرقابية التي تمارسها الاجهزة المختصة بها، لأن هناك رغبة دولية ظهرت على شكل اتفاقيات تدعو إلى مكافحة الفساد عن طريق اجهزة خاصة بالعمل الرقابي، ويعد موضوع تعدد الأجهزة الرقابية محل اهتمام من قبل المختصين بغية معرفة دورها الحقيقي في الحد من الفساد المالي والإداري والصعوبات التي تواجه مكافحة الفساد. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الا الاستنتاجات أهمها:

- أهداف وأسباب انشاء الأجهزة الرقابية موحدة في الغالب، وهي الوقاية من الفساد ومعالجته باتخاذ اجراءات ضده والهدف الوقائي من الفساد يتحقق في منع انحراف الوظيفة الإدارية.
- الاستقلالية المالية والإدارية لأجهزة الرقابة ضرورية لتأدية دورها البارز في مجال الرقابة والاتفاقيات والمنظمات الدولية تنص وتدعو إلى استقلالية الاجهزة الرقابية.

وأهم التوصيات التي تقدمت بها الدراسة ما يأتي:

- ضرورة المحافظة على استقلالية عمل الأجهزة الرقابية وأبعادها قدر الإمكان عن تدخل سلطات الدولة الأخرى وإبقائها بعيدة عن التدخلات السياسية حتى تنجز عملها بحيادية وبلا تأثير.
- دعت الدراسة الجهات الرقابية إلى بناء علاقة قوية ومتكاملة ومنسقه مع بعضها في سبيل الوصول بدورها إلى مكافحة الفساد بسرعة من دون عرقلة.

ج. دراسة (عبير محمود ابو غيدا، 2014) بعنوان: (العوامل المؤثرة في كفاءة المدقق للكشف عن عدم الالتزام بالقوانين والانظمة – دراسة ميدانية): تهدف الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في كفاءة المدقق للكشف عن عدم التزام منشأة العميل بالقوانين والانظمة بنوعيها القوانين والأنظمة ذات التأثير المباشر على القوائم المالية والقوانين والأنظمة الاخرى ذات التأثير غير المباشر على القوائم المالية وذلك من خلال تقسيم هذه العوامل إلى مجموعتين: العوامل المرتبطة بالمدقق ومنشأة التدقيق وفريق التدقيق والعوامل المتعلقة بعملية التدقيق وتوصلت الدراسة إلى نتائج اهمها تؤثر العوامل المرتبطة بالمدقق في كفاءته للكشف عن عدم التزام منشأة العميل بالقوانين والأنظمة بنوعيها القوانين والأنظمة ذات التأثير المباشر على القوائم المالية والقوانين والانظمة الاخرى ذات التأثير غير المباشر على القوائم المالية، وأهم هذه العوامل: توافر الخبرة المهنية الكافية للمدقق والتأهيل العلمي للمدقق في مجال المحاسبة والتدقيق والتعليم والتطوير المستمر للمدقق ومشاركته في المحاضرات والندوات المهنية المتخصصة وبذل العناية المهنية اللازمة أثناء عملية التدقيق، وتم تقديم عدد من التوصيات منها رفع وعي المدقق لأهمية دور التخصص القطاعي للمدقق ومنشأة التدقيق في كفاءته للكشف عن عدم التزام منشأة العميل بالقوانين والأنظمة وضرورة اطلاع المدققين على أحدث القوانين والانظمة والتعليمات التي تتعلق بنشاط منشأة العميل محل التدقيق سواء كانت قوانين وأنظمة عامة على مستوى الدولة ام قوانين خاصة تتعلق بتنظيم نشاط منشأة العميل محل التدقيق.

د. دراسة (نائل عبد علي النعيزي، 2015) بعنوان: (مدى التزام ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين بمبادئ الشفافية والمسآءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الإنتوساي): هدفت الدراسة تحديد مدى التزام ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين بمبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الإنتوساي). وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يأتي:

- هناك تأثير كبير لتطبيق الاطار القانوني والافصاح عنه على مدى التزام ديوان الرقابة المالية والإدارية بمبادئ الشفافية والمساءلة.
- هناك تأثير كبير لتطبيق معايير وعمليات ومنهجيات الرقابة التي تتسم بالموضوعية على مدى التزام ديوان الرقابة المالية والإدارية بمبادئ والشفافية والمساءلة.
- عدم وجود تأثير لتطبيق معايير النزاهة والسلوك الجيد للموظفين والمستشارين على مدى التزام ديوان الرقابة المالية والإدارية بمبادئ الشفافية والمساءلة.

وبناءً على تلك النتائج أوصى الباحثان بالآتي:

أ. ضرورة انضمام الديوان إلى المنظمة الدولية (الإنتوساي) لاسيما بعد أن أصبحت فلسطين عضواً في منظمة (اليونسكو) إحدى وكالات الامم المتحدة المتخصصة.

ب. ضرورة تحديث قانون الديوان بما يتلاءم مع القوانين الدولية ولاسيما قانون (الإنتوساي).

ج. إعطاء رئيس الديوان الصلاحيات اللازمة والمتعلقة بإقرار موازنته المالية وتنفيذها بحيث يكون المجلس التشريعي هو الجهة الوحيدة التي يحق لها اعتماد هذه الموازنة والموافقة عليها بصورة نهائية.

د. وتميزت هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى بما يأتي:

- تحديد الأسباب الحقيقية لظاهرة الفساد الإداري والمالي على الرغم من وجود أجهزة وانظمة رقابية متعددة.
- تفعيل دور تدقيق الإمتثال (الاذعان) في دعم إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي.
- عرض حالات دراسية تبين أوجه العلاقة فيما بين الأجهزة الرقابية مع بيان الكيفية التي يتم التعامل بها مع حالات الفساد المكتشفة من قبلها.

3- مفهوم الفساد الإداري والمالي وأسبابه:

3-1 مفهوم الفساد الإداري والمالي.

هناك تعريفات عدة اطلقت لتوضيح مفهوم الفساد الإداري والمالي، ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف المدارس الفلسفية التي تناولته وتوجهات وثقافات رواد تلك المدارس من العلماء والكتاب والمنظرين (القصير، 2017، بدون ارقام صفحات).

وفيما يتعلق بالفساد الإداري والمالي تحديداً فإن رجال القانون يحصرون الفساد الإداري في خرق القوانين والأنظمة والتعليمات التي يجب مراعاتها وظيفياً وعادة ما يقترن بتحقيق مصلحة شخصية، لذا نجد أن رجال القانون يعرفون الفساد الإداري والمالي بأنه انحراف عن الالتزام بالقواعد القانونية (دغمش، 2018، 24).

وقد عرف الفساد الإداري والمالي بمجموع المخالفات السلبية التي يرتكبها الفرد الموظف عند إنجاز المعاملات المالية سواء ما يرتبط منها بالمصلحة العامة أم بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المنظمات العامة، ويتمثل بالأشكال الآتية: (العنزي، داؤود، 2013، 64-65)

1. مخالفة القواعد والاحكام المالية التي نصت عليها الإدارة المركزية في الموازنات العامة أو التعليمات المالية المعمول بها.
2. المخالفة لتعليمات الأجهزة المركزية للرقابة والتفتيش والمكلفة قانوناً بمتابعة سير الاعمال المالية للمنظمة العامة.

3. الإهمال والتقصير الذي يمكن أن يترتب عليه حق مالي أثناء تأدية الموظف العام لواجباته الوظيفية.

3-2 اسباب الفساد الإداري والمالي.

في العراق أسباب الفساد الإداري والمالي في الغالب تعود إلى سببين رئيسين هما: (خلف، 2011: 228)

1. الرغبة في الحصول على منافع غير مشروعة.
2. محاولة التهرب من الكلفة الواجبة الأداء.

وهناك جملة من الأسباب التي تقف وراء شيوع ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق وأهم هذه الأسباب (القصير، 2017، بدون ارقام صفحات):

أ. الفراغ السياسي الذي شهده العراق بعد عام 2003: شهدت ظاهرة الفساد الإداري تحولات جديدة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في (2003/4/9) تمثلت بانفلاتها على نطاق واسع حيث امتدت من الموظفين والإداريين إلى بنية الدولة ونخبها السياسية، وانتشرت في جميع مفاصل الأجهزة البيروقراطية العراقية، بحيث أصبح من النادر أن نجد قطاعاً حكومياً يخلو من الفساد الإداري. لقد مر المجتمع العراقي بمتغيرات عديدة كان آخرها الاحتلال الأمريكي للعراق والذي أدى إلى انهيار تنظيمه الاجتماعي ونظراً لأهمية التنظيم الاجتماعي، كان لابد من إعادة بنائه من جديد إلا أنها فشلت في إعادة التنظيم، وذلك لأن الاحتلال الأمريكي اعتمد على جملة من الوسائل والتي كرست بمجملها العوامل المشجعة على الفساد الإداري، وكان من أبرزها: (عبدالعزيز، 2015، 173-175)

1. صياغة دستور غير متوازن للعراق: إن ما يميز الدولة أنها تتمتع بالسيادة الكاملة وإن الدستور هو أهم ما يميز سيادة الدولة وهي تخضع في الداخل للدستور أما الخارج فهي تخضع للقانون الدولي (غريب، 2006، 72). ليس معروفاً في تاريخ البشرية أن تصاغ دساتير في ظل احتلال قائم، لقد منعت اتفاقية لاهاي لعام 1907 بنص صريح في المادة 43 سلطة الاحتلال من تغيير أي من قوانين البلد المحتل، ويعني ذلك انه يمنع المحتل من أن يشرع أي قرار إلا ما كان متعلقاً بأمن قواته، وبخلاف ذلك فهو ملزم بتطبيق القوانين السائدة في الأرض المحتلة عشية الاحتلال (القريشي، 2007، 92-93) وقد جاء الدستور العراقي على العكس من ذلك، وأهم الثغرات في الدستور العراقي أنه مبني على قاعدة طائفية وعرقية يقوم على تقسيم المناصب فاذا كان رئيس الوزراء شيعياً يجب أن يكون رئيس الجمهورية سنياً وربما كان وزير الداخلية أو الخارجية كردياً، لذا فإن التوزيع على أساس طائفي وليس على أساس الكفاءة. (عبدالعزيز، 2015، 175- 176).

2. تقسيم السلطة على أساس المحاصصة الطائفية: الديمقراطية الطائفية هي شكل الديمقراطية التي أريدت للعراق والتي شكلت على أساس المحاصصة الطائفية، وتعود بداية الطائفية عند تشكيل مجلس الحكم الانتقالي (12 يوليو 2003) الذي اعتمد على التركيبة السكانية في العراق، وتكون على درجة عالية من التنوع الثقافي حيث تصل نسبة الأقليات إلى اكثر من (25%) من اجمالي السكان، فكان نصيب العرب الشيعة 13 عضواً والعرب السنة والاكراد 5 أعضاء لكل منهما والتركمان والمسيحيين عضو واحد لكل منهما واحتفظ الحاكم المدني (بول بريمر) بصلاحية النقض (الفيتو) على القرارات التي يصدرها المجلس الانتقالي ونجم عن المحاصصة زيادة الحقائب الوزارية لضمان تساوي حصص جميع الأطراف المشاركين في العملية السياسية، الأمر الذي تسبب في تضخم إداري للتوسع الوزاري الذي يحتاج إلى أعداد إضافية من الموظفين إضافة إلى مشاكل اقتصادية نتيجة الانفاق على وزارات لا تعمل، وأصبحت هذه الوظائف عبارة عن محاصصة طائفية– اثنية اكثر من كونها استحقاقات حقيقية لا تقوم على الكفاء التي تستند على المعرفة والاقتدار وحتى لو اخذ التوزيع للوظائف على الجدارة والاستحقاق إلا أنه يرسخ وجود الوسيط بين المواطن والدولة، فتتحول الوظيفة إلى خدمة الطائفة قبل أن تخدم الدولة (عبدالعزيز، 2015، 117–180).
3. مجلس النواب: يمارس البرلمان الوظيفة السياسية المجسدة في مراقبة السلطة التنفيذية، وذلك من خلال الاطلاع على أعمال السلطة التنفيذية ومدى التزامها بالسياسات العامة، فالعلاقة بين القواعد الشعبية والنخب الحاكمة اذا كانت قائمة على المحاسبة والمساءلة فإن الميزة التنموية تتحقق اعتباراً من مبدأ المراجعة والموازنة. (زيادة، 2006، 83) إلا أن الأمر مختلف في العراق ففي جو الاحتلال ونقص السيادة، فالنظام البرلماني مجرد عملية نقل دستوري وتقليد صارخ تحت تأثير القوى الأجنبية بسبب غياب المؤسسات الديمقراطية، كما قد يدلي بعض الناخبين بأصواتهم لصالح مرشحين من الشخصيات التقليدية دون ان يكون للمصلحة الوطنية أي تأثير في عملية الإنتخاب وإنما على أساس الطائفية والقبلية. (يوسف، 2011، 67)
4. نشر العناصر اللامعيارية في مؤسسات الدولة العراقية: عمدت سياسات الاحتلال الأمريكي والنخب السياسية العراقية المرتبطة بها –إلى تشجيع نشر العناصر غير الكفوءة في مفاصل الحكومة والبرلمان والإدارات العليا وتحجيم الكفاءات والكوادر الإدارية النزيهة من خلال مجموعة من القرارات الخاطئة تجسيداً حياً لنظرية العالم (روبرت ميرتون) وذلك لتشجيع اللامعيارية في واقع المجتمع العراقي التي تتمثل بالآتي (يوسف، 2011، 75–76):
   - القضاء على بنية الدولة وكيانها عندما حلت الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية والذي جاء من خلال إصدار الحاكم المدني (بول بريمر) قانونه السيء الصيت (اجتثاث

البعث) الذي عمل على إقصـاء قيادات من الجيش وقوى الامن الداخلي العراقي، ونخب من قطاعات التعليم والصحة والجامعات والقضاء، ولم تكتف سلطات الاحتلال الأمريكي بإقصاء الكوادر سياسياً ومهنياً، بل عمدت إلى استهدافها بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال عمليات الاغتيال والخطف والتصفية (عبدالعزيز، 2015، 183) .

- التقلبات السـياسـية الحادة التي مر بها العراق أفرزت ظهور شـرائح مهنية كبيرة تمارس سلوكيات انتهازية ومتقلبة في الرأي، تشعر بالنقص أمام كل ذي تخصص أو صاحب خبرة أو صـــاحب أخلاق قويمة، وتكون متقلبة في الرأي لكنها ذكية في تعلقها وتحذلقها لرموز كل سـلطة حكمت العراق، وتقدم لهم الولاء الزائف، وتعرب عن تذمرها من الحكم السابق، وتعلن تعلقها بأهداف النظام الحالي وإن لم تكن صحيحة. (عبدالعزيز، 2015، 184).
- أسهم الاحتلال في تثبيت النماذج الطقوسية التي تتسم بالاستسلام والرفض لقيم المجتمع الفاسـدة، لكنها لا تطرح قيماً تعالج الفسـاد السـائد في الجهاز الإداري، لذا تقوم على الإمتثال القهري للوسائل التي يقرها النظام الرسمي خشية التصفية والتهميش من قبل القيادات الإدارية العليا. (لطفي، الزيات، 2003، 57).
- عند غياب دولة المؤسسات وسلطة القانون يتراجع الحافز الذاتي لمحاربة الفساد، إذ إنه قبل الاحتلال الأمريكي كان هناك نزوع ذاتي لمحاربة الفســاد الإداري لدى العديد من موظفي القطاع الحكومي إلا أن هذا الحافز قد تضاءل بعد الاحتلال تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والاقصاء الطائفي وسطوة الأحزاب والمليشيات والتكتلات الطائفية والعشائرية، الامر الذي أفقد المجتمع أهم حصاناته الذاتية، وأصبح الموظفون يتعايشـــون مع هذه الظاهرة ويقفون موقف المتفرج ليقينهم بعدم قدرة الأجهزة الأمنية والقانونية المشكلة من قبل الاحتلال من السيطرة على حالات الفساد فبرزت الشخصيات الاستسلامية (الانسحابية) التي لا تتحمل المسؤولية ومن ثم عدم قدرتها على معاجلة حالات الفساد.
- أسـهمت سـلطات الاحتلال الأمريكي في تفكيك بنى قيادات مؤسـسـات الدولة العراقية وهياكلها، وإحتلال كوادر قيادية بديلة تم جلبها من خارج العراق لتحل محل القيادات الإدارية السـابقة التي تم إسـتبعادها بقرارات سـلطة الاحتلال أو تم تصـفيتها وإغتيالها بعمليات القتل المنظمة ولا شك أن هذا أخطر دور قامت به سلطات الاحتلال الأمريكي في تنامي مشكلة الفساد الإداري في العراق. (عبدالعزيز، 2015، 186–187).

وفي رأي الباحثين أن نشر العناصر اللامعيارية أدى إلى انتشار الفساد نظراً لغياب آليات المحاسبة الفعالة وشعور المفسدين بالحرية وعدم الخوف من المحاسبة والعقاب، مما أدى إلى تمرير معظم المشاريع ذات المواصفات الرديئة والاختلاسات والرشاوى.

ب. الأحزاب السياسية: لقد توسعت الأحزاب السياسية خلال السنوات الماضية توسعاً سريعاً إذ إنها قد حصلت وأنفقت اموالاً طائلة خلال السنوات الماضية ذلك نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط، ويلاحظ أنه كلما زادت الموارد لدى هذه الأحزاب نمت وتوسعت وتعزز نجاحها، ومن ثم دعم هياكله التنظيمية، وتسبب هذه الحلقة المفرغة إلى دفع الأحزاب نحو المنافسة الشديدة للسيطرة على أكبر قدر من المناصب سواء تلك التي تجلب لها الأموال أو توفر لها الحماية المتمثلة بالمسؤولين الحكوميين، وتستمر المنافسة بين الأحزاب للحصول على المناصب الرئيسة لتعظيم منافعها المالية، ولذلك نجد أن أغلب العقود الحكومية اليوم تتضمن عنصراً من الفساد. (عبدالهادي، 2013، 306).

ج. عدم استقلالية القضاء: إن أغلب البلدان المتقدمة تتمتع باستقلالية القضاء عن عمل وأداء النظام السياسي، مما يعطي أبعاداً سليمة تتمثل بالحكم الصالح، إذ إن عدم استقلالية القضاء يؤدي إلى إنتشار ظاهرة الفساد بمستوى عال، إن الفساد يمكن أن يحدث داخل الجهاز القضائي للدولة، وبين أعضاء لجنة النزاهة التابعة لمجلس النواب العراقي، لذا يقع على الحكومة اختيار عناصر الجهاز القضائي بدقة وعناية (القصير، 2017، بدون ارقام صفحات) . وقد أسهم ضعف البناء السياسي العراقي في تقويض نظام المحاسبة (Accountability) على المسؤولين والنخب السياسية، وفي أجهزة الدولة العراقية هناك الكثير من العناصر الفاسدة الذين يتمتعون بحماية من أحزابهم الحاكمة بعدم الملاحقة القضائية، وأن هناك قوانين تتيح التدخل في شؤون السلطة القضائية من قبل السلطة التنفيذية، كمثال على ذلك لايمكن إحالة الموظف الفاسد بالمحاكمة إلا بموافقة الوزير، وهذا بدوره إذا كان مشاركاً بالفساد، فإنه لا يوافق على إحالة أحد موظفي دائرته للمحاكمة حتى لو لم يكن متورطاً في الفساد فسيرفض أيضاً وذلك اعتقاداً منه أن الكشف عن فساد وزارته يؤثر على سمعته. (عبدالعزيز، 2015، 204–205). وفي رأي الباحثين هناك احتكار لمواقع القرار السياسي والإداري في مؤسسات الدولة العراقية، فضلاً عن ذلك فإن الفساد أصبح يمارس بطريقة منظمة ومعقدة على شكل مؤسسة شبكية تحتكر الموارد والقرارات فيما بين النخب السياسية وعلى أساس طائفي، والدليل على كلامنا هذا ما كشفته تقارير هيئة النزاهة والتي أشارت إلى ملاحقة وزراء ومديرين عامين ووكيل وزارة ومستشار قضائي بتهم الفساد الإداري.

د. غياب الشفافية والمحاسبة: تعتبر الشفافية من أهم المصطلحات الحديثة والتي أصبحت تستخدم من قبل الجهات المعنية في مكافحة الفساد في العالم، وذلك لغرض التعرف على الكيفية التي تدار بها أجهزة الدولة وسياساتها العامة لغرض الحد من السياسيات غير المعلنة والتي تتصف

بالغموض (البهجي، 2014، 254) ويرى الباحثان أن للشـــفافية دوراً في مكافحة الفســـاد ووجود علاقة عكسية بين الشفافية والفساد، وذلك لأن الفساد يقوم على السرية والكتمان، وإن الشفافية تعني الكشف والاعلان عن الأنشطة والاعمال لغرض الوصول إلى مشاركة المواطنين بالمعلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصـالحهم، فكلما زادت الشـفافية قلت فرص الفسـاد، لذلك فإنه في ظل غياب الشفافية والمحاسبة سيشعر الفاسدون بالحرية وعدم الخوف من المحاسبة العقاب، وهذا بالتالي يسهم في انتشار الفساد الإداري والمالي.

هـ. إصـدار قانون العفو بحق المفسـدين: مما لاشـك فيه أن قيام السـلطات بين فترة وأخرى بإصـدار قانون للعفو العام عن المفسدين سيكون دافعاً للمفسدين لارتكاب جرائم الفساد.

4- إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي:

لقد أضـــحت التدابير والآليات العادية لمكافحة الجريمة اليوم غير كافية لمكافحة الفســـاد الإداري والمالي. لذا تطلب الامر استحداث إستراتيجيات مدروسة بدقة وموضوعية وتأخذ بنظر الاعتبار المشكلة من الجوانب جميعها ، وعليه فإن الامر يتطلب ضرورة وجود إستراتيجيات متكاملة لمواجهة الفساد الإداري والمالي والتي اصبحت ضرورة حتمية للحد من الفساد الإداري والمالي ومكافحته، وذلك لأن القضاء على الفساد ينبغي أن يتصدر أولويات الجهود الاصلاحية والتي اصبحت أمراً هاما في العراق.

4-1 استراتيجية الحوكمة.

اختلف الكتاب والباحثون فيما بينهم حول تحديد مفهوم الحوكمة، وسبب ذلك يعود إلى تداخل العديد من الأمور التنظيمية والاقتصـــادية والمالية والاجتماعية للشـــركات، وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد، ويمكن القول إن الحوكمة هي إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحفظ حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة، وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة. (الحايك، 2016، 24).

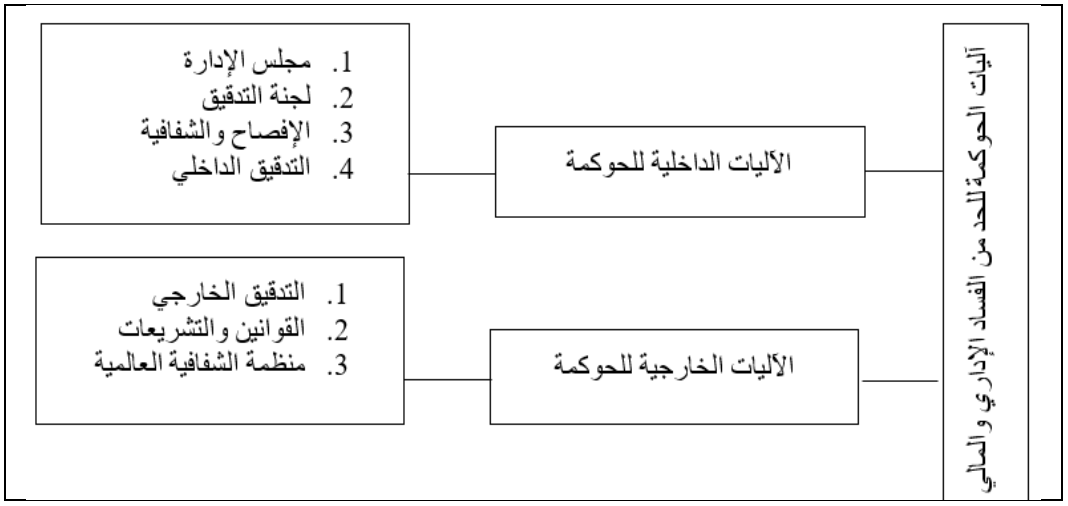
أ. حوكمة الشركات أداة فاعلة في مكافحة الفساد الإداري والمالي: تعد الحوكمة واحدة من أهم الآليات في معالجة الفساد الإداري والمالي، وذلك من خلال استخدام مجموعة من الاليات والتي يعد من أبرزها الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، إذ إن تطبيق نظام الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية يسهم في العمل على توضيح نقاط التعاون وتنظيم الأدوار فيما يتعلق بمراقبة المعاملات المالية والإدارية، ويبرز دور الحوكمة كمنهج اداري يســـاعد على التفكير برؤى متعددة بحيث أنها تأخذ بنظر الاعتبار العديد من القيم منها القيم الأخلاقية والاجتماعية والبيئية ،وتعمل على التقليل من تورط اشكال وآليات الفساد والعمل على ترقية الأداء

المالي ورفع مستويات التنافسية والتقليل من نمو الانحرافات السلبية والحد من الفساد الإداري والمالي. (البشير، 2016، 157) ويتمثل دور حوكمة الشركات في استخدام مجموعة من الآليات لمكافحة الفساد المالي، إذ يمكن تعريف آليات حوكمة الشركات بأنها (مجموعة من الوسائل التي يتم تضمينها بهدف ترشيد وتوجيه ورقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الملاك). (راضي، 2011، 444).

ب. آليات الحوكمة: تؤدي الحوكمة دوراً بارزاً في معالجة المشكلات التي تعاني منها المؤسسات ولاسيما فيما يتعلق بمشكلة الفساد من خلال مجموعة من الآليات، وكما يأتي:

- الآليات الداخلية للحوكمة:

- مجلس الإدارة: يذكر كل من (Singh and Harianto) أن المهتمين من الباحثين في مجال الحوكمة يصرون على أن مجلس الإدارة هو الأداة الداخلية الأحسن لمراقبة سلوك الإدارة، وذلك كونه يحمي رأس المال المستثمر من سوء استعمال الإدارة كما يسهم مجلس الإدارة بفعالية عند القيام بوضع استراتيجية الشركة والعمل على تقديم الحوافز للإدارة ومراقبة سلوكها وأدائها، ومن ثم فإن هذا الامر يسهم في تعظيم قيمة الشركة. (دودين، 2015، 74).
- لجنة التدقيق: حظيت لجنة التدقيق باهتمام كبير في الوقت الحاضر من قبل الهيئات العلمية الدولية. ويرجع سبب هذا الاهتمام نتيجة الدور الذي تؤديه هذه اللجنة بوصفها أداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية للمعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسات من خلال الاشراف على وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات وإعداد التقارير المالية ودعم الهيئات التدقيقية الخارجية واستقلاليتها، فضلاً عن ذلك التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات. (زامل، 2018، 248–249).
- آلية الافصاح والشفافية: إن لآلية الإفصاح والشفافية أهمية كبيرة في تطبيق حوكمة الشركات، إذ تتطلب الإفصاح عن كافة المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالمؤسسة، فضلاً عن الإفصاح عن المعاملات المادية مع الأطراف أصحاب العلاقة، بشرط أن تكون ذات صلة بالظروف والقرارات وقابلة للفهم حتى يمكن عدها وسيلة يمكن من خلالها تعزيز أنظمة الضبط الداخلي وحوكمة الشركات. (الفتلاوي، 2011، 115).
- التدقيق الداخلي: لوظيفة التدقيق الداخلي دور مهم في عملية الحوكمة، إذ تعمل على تعزيزها من خلال قيام المدققين بأنشطتهم التي تعمل على زيادة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة والقطاع الخاص وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي. كما إن التدقيق الداخلي يضمن دقة التقارير المالية ونزاهتها واكتشاف حالات التزوير ومنعها. (دودين، 2015، 74).



الشكل 1: يوضح آليات الحوكمة للحد من الفساد الإداري والمالي

المصدر: إعداد الباحثان.

➢ الآليات الخارجية للحوكمة:

- التدقيق الخارجي: يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للمؤسسات المملوكة من قبل الدولة لما له دور مهم في المساعدة في تحسين الكشوفات المالية، وبالتالي يساعد هذه المؤسسات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها فضلا عن غرس الثقة بين أصحاب المصالح (المستخدمين المستهدفين) والمواطنين بشكل عام. ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الامريكية (Institute of internal auditors) على أن دور التدقيق الخارجي يعزز من مسؤوليات الحوكمة في (الاشراف– التبصر – الحكمة) حيث ينصب الاشراف على التحقيق مما إذا كانت المؤسسات المملوكة تعمل ما هو مفروض أن تعمله والذي يفيد في اكتشاف ومنع الفساد المالي. أما فيما يتعلق بالتبصر فإنه يساعد المستخدمين المستهدفين ومتخذي القرار من خلال تزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات، فضلاً عن العمليات والنتائج، وأخيراً فإن الحكمة تحدد الاتجاهات والتحديات التي من الممكن ان تواجهها المؤسسات. (زين الدين، جابر، 2012، 15).
- القوانين والتشريعات: إن القوانين والتشريعات وبحكم كونها أحد الآليات للحوكمة فأنها غالباً ما تؤثر على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون وبشكل مباشر في عملية الحوكمة وتأثيرها لا يقتصر على دورهم ووظيفتهم في هذه العملية فحسب بل على تحقيق تفاعلهم مع بعض. (طلب، 2015، 392).
- منظمة الشفافية العالمية: وذلك من خلال الدور الذي تؤديه في ممارسة الضغوط من أجل محاربة الفساد الإداري والمالي في الدول، ومثال على ذلك الضغوط التي تمارسها

منظمة التجارة العالمية من أجل تحسين النظم المالية والمحاسبية في قطاع البنوك والضغط الذي تمارسه لجنة بازل من أجل ممارسة الحوكمة في المصارف. (زامل، 2018، 250).

وفي رأي الباحثين: ان قواعد الحوكمة تلزم المدقق الخارجي بتحري الدقة والصدق في البيانات المالية بما يساهم في الإفصاح والشفافية عن حقيقة ما يعكسه المركز المالي للشركة ولكافة المستخدمين المستهدفين سواء أكانوا (مستثمرين، حملة الأسهم... الخ) فضلاً عن ذلك يجب عليه أن يوضح مدى التزام الشركة بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها. ويجب على المدقق الخارجي أيضا الإفصاح عن الأخطاء التي حدثت فعلاً وبشكل غير عمدي لحسن النية، أما فيما يتعلق بالتلاعب والغش فيتعين على المدقق كشف (الانحراف، الاختلاس، التلاعب) والذي يضر بمصالح الشركة وحملة الأسهم، فضلاً عن كشف حالات الاحتيال والتي تعني المخالفات المقصودة التي يشارك بها واحد أو اكثر من أعضاء مجلس الإدارة أو من الموظفين أو الغير ومن صورها (تزويد أو تشويه أو تغيير السجلات، اختلاس للموجودات، حذف وإلغاء نتائج العمليات من السجلات، تسجيل عمليات وهمية في السجلات). إن الأداء المالي للشركات التي تلتزم بمعايير القيم والمبادئ تكون أفضل بكثير من تلك التي تفتقر إلى ذلك الالتزام، وهذا يعني أن الشركات التي تلتزم بقواعد الحوكمة تكون هي الأقدر على محاربة الفساد.

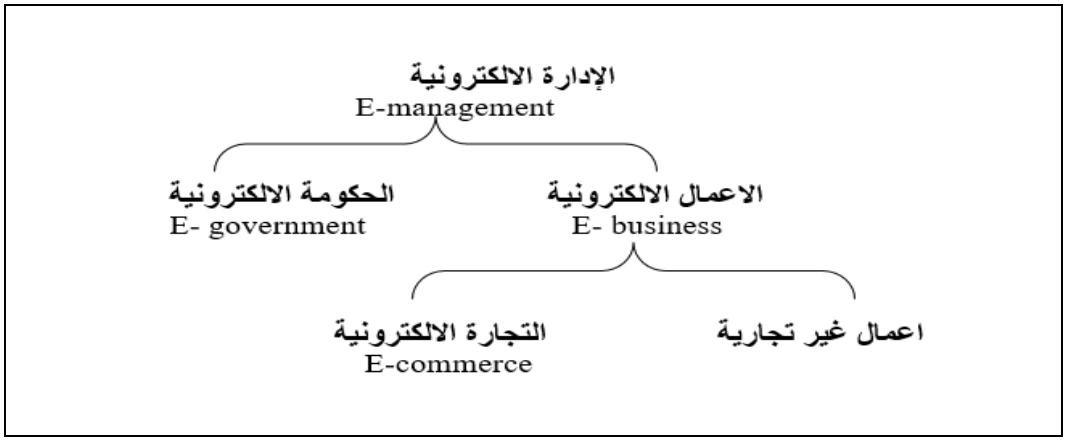
4-2 إستراتيجية الإدارة الالكترونية.

أ. مفهوم الإدارة الكترونية: إن الإدارة الالكترونية تعد من بين المفاهيم الإدارية الجديدة والتي ارتبطت باعتماد العمل الإداري على تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وتعرف الإدارة الالكترونية: بأنها (الإدارة التي تستخدم فيها التقنيات الحديثة مثل الكمبيوتر وشبكة الاتصالات بين الإدارة في مستوياتها الاشرافية والتنفيذية) (الفرا، 2008، 64) وتتكون الإدارة الالكترونية من بعدين رئيسين: هما الأعمال الالكترونية والحكومة الالكترونية، إذ تختص بالوظائف الحكومية الموجهة إلى المواطنين أو قطاع الاعمال أو بين أجهزة الدولة ومؤسساتها عبر منظومات تكنولوجيا المعلومات والشبكات وكما موضح بالشكل (ابو العيس، 2012، 26).

ب. آليات الإدارة الالكترونية: في مكافحة الفساد الإداري تمثل الإدارة الالكترونية في مضمونها تبسيطاً للإجراءات وتقييماً للأداء والرقابة الانية والتي تعد احد وظائفها الرئيسة، ان الإدارة الالكترونية لم تأت بآليات جديدة لمحاربة الفساد الإداري وانما عملت الإدارة الالكترونية على تعزيز وتفعيل دور الشفافية والمسآءلة مما قد جعل منها استراتيجية شاملة لمواجهة الفساد الإداري وكما يأتي: (العالول، 2011، 84-85)

- الشـفافية: ان تطبيق الإدارة الالكترونية يجعل الأهداف والغايات والخطط واضـحة وسـهلة فضـلاً عن وضـوح الإجراءات مع سـهولة تدفق المعلومات مع السـرعة والسـهولة في نشـر التقارير الإدارية والمالية وايصالها إلى أصحاب المصلحة عبر الوسائل الالكترونية.
- المسـآءلة: يعمل تطبيق الإدارة الالكترونية على توفر الهيكل التنظيمي للمنظمة ويوضـح خطوط السـلطة والمسـؤولية بحيث يسـهل مسـآءلة المسـتويات الإدارية المختلفة ويسـاعد في تقديم التقارير سـواء الدورية ام المنتظمة عن نتائج أعمالهم ومدى نجاعتهم في تنفيذها والعمل على تقييم البرامج والمشـاريع والخطط من خلال توفير المعلومات اللازمة لتقييمها فضـلاً عن انتظام الاجتماعات وتسـهيل عملية اسـتقبال الاقتراحات والشـكاوى من الجمهور أو العاملين عبر البريد الالكتروني أو صندوق الشكاوي عبر الموقع الالكتروني للمنظمة.

المخطط 1: هيكل الإدارة الالكترونية



المصدر: إعداد الباحثان.

3-4 إستراتيجية الحوكمة الالكترونية.

أ. مفهوم الحكومة الالكترونية: لقد ولدت الحكومة الالكترونية لتصنع اتجاهاً جديداً للإدارة الحديثة من خلال استثمار التكنولوجيا في تطوير جميع الاعمال وإنجاز جميع المعاملات ومن ثم توفير الوقت والجهد البشري وذلك عن طريق استخدام الانترنت وشبكات الحاسوب والتقنيات المتطورة. وتعرف الحكومة الالكترونية بانها (قدرة القطاعات والأجهزة الحكومية المختلفة على تقديم الخدمات والمعلومات للمستفيدين منها الكترونياً وبشفافية ومساواة وبسرعة متناهية ودقة عالية في أي وقت واي مكان باستخدام التقنيات الحديثة المتطورة مع ضمان سرية وامن المعلومات. (أبو العيس، 2012، 33).

ب. أهمية الحكومة الالكترونية: إن من اهم مبررات التحول للحكومة الالكترونية تتمثل بالاتي: (المنهالي، 2011، 18-19)

1. الضغوط المتزايدة التي تقع على عاتق الحكومة والتي تدعو إلى ضرورة تلبية حاجات المواطنين ورغباتهم وبكفاءة وفاعلية.
2. معاناة المتعاملين مع القطاعات الحكومية الخدمية ومن أهمها البيروقراطية والروتين والبطء في تقديم الخدمات العامة.
3. الثورة المعلوماتية المتسارعة والثورة المعلوماتية مع تزايد الرغبات في تطبيقها وما تعكسه من تحسن في مستويات الأداء الحكومي كماً ونوعاً واسلوباً.
4. العمل على تغيير صورة الحكومة التقليدية وما تتميز به من صعوبة الإجراءات وعدم وضوحها، فضلاً عن الروتين والتي تؤدي إلى العلاقة السيئة فيما بين المواطنين وقطاعات الاعمال من جهة وبين الأجهزة الحكومية من جهة أخرى.
5. العمل على تفعيل وتعزيز دور المواطن من خلال المشاركة في عمليات الرقابة والمسآءلة واتخاذ القرارات.
6. تقلل من كلفة الإجراءات الحكومية.
7. تزيد من الشفافية في الإجراءات.
8. تساهم في النمو الاقتصادي.
9. الحكومة الالكترونية تساهم في تحسين نوعية الخدمات المقدمة وجودتها.
10. تمكن من الاستجابة للتغيرات البيئية المتسارعة ولاسيما بعد تطبيق الحكومة الالكترونية.

ج. أهمية الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد: تسهم الحكومة الالكترونية في تحقيق الشفافية من خلال الاتاحة الكاملة لجميع المعلومات المرتبطة بالقرارات والإجراءات والخدمات الحكومية للجميع من أفراد ومؤسسات حكومية أو خاصة في التوقيت الذي يسمح بفرص متساوية في التعاملات الحكومية ويتم التعامل الالكتروني مع الخدمات الحكومية من خلال ميكنة هذه الخدمات . يمكن الوقوف على وجهتي رأي بشأن الحكومة الالكترونية في ما يخص مكافحة الفساد، إذ يشير الرأي الاول على أن تحسين الحكومة الالكترونية بإمكانه تخفيف فرص الفساد بمساعدة مقاييس المراجعة الجيدة، حيث سيسهل ذلك منافع ومنازعات الوظائف العامة، ويخفض كلفة الصفقات، ويفرض القواعد القانونية بشدة كبيرة ويخفض التكتم ويزيد بمستوى الشفافية . والرأي الثاني يرى أن الحوسبة قد تمد محترفي تكنلوجيا المعلومات والاتصال بمصادر جيدة للدخل، فالأنظمة الجديدة قد تغرس الخوف الذي ينال من قبضة بعض الموظفين، ويحدد وصولهم إلى المعلومات الحساسة، وعلى الرغم من ذلك فإن الانظمة نفس نفسها قد تعطي فرصة جديدة إلى موظفين اذكياء في تكنولوجيا المعلومات والاتصال من اختراق الانظمة التي تحتوي على معلومات حساسة، الامر الذي يؤدي إلى الفساد (نصيرة ، الحبيب، 2019، 47- 48)

5- تفعيل إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي بوساطة تدقيق الإمتثال:

يحتوي إطار ISSAI الحالي على اثنين من معايير تدقيق الإمتثال: في المستوى الثالث، يعبر المعيار (ISSAI 400) عن المبادئ الأساسية لتدقيق الإمتثال، وفي المستوى الرابع، يعبر المعيار (ISSAI 4000) عن معيار تدقيق الإمتثال. يقدم المعيار الدولي لتدقيق الإمتثال للأجهزة العليا للرقابة التي تختار الإشارة بشكل مباشر للمعايير الدولية في أعمالها، لذا فقد أعطى هذا المعيار طريقتين أو خيارين للأجهزة التي ترغب في الإشارة إلى الاطار المرجعي للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بتدقيق الإمتثال وذلك:

أ. عبر وضع معيار وطني رسمي ذي قوة قانونية متناسقاً مع المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام (ISSAI 100) ومع المبادئ الأساسية لتدقيق الإمتثال (ISSAI 400).

ب. عن طريق الإشارة المباشرة إلى المعيار الدولي لتدقيق الإمتثال (ISSAI 4000).

ويمكن وصف تدقيق الإمتثال في القطاع العام بأنه: عملية منهجية تهدف إلى الحصول على الأدلة وتقييمها بشكل موضوعي وتحديد ما إذا كانت المعلومات أو الظروف الفعلية تتفق مع المعايير المعمول بها. إن عملية تدقيق الإمتثال في القطاع العام ضرورية من حيث أنها توفر للهيئات التشريعية والرقابية المكلفة بالحوكمة وكذلك عامة الناس المعلومات، والتقييمات المستقلة والموضوعية التي تخص إدارة وأداء السياسات أو البرامج أو العمليات الحكومية. تدقيق الإمتثال هو تقييم مستقل لما إذا كان موضوع ما في حالة امتثال للسلطات المعمول بها والمحددة كمعايير، ويتم ذلك عن طريق تقييم ما إذا كانت الأنشطة والمعاملات المالية والمعلومات تتوافق، من جميع النواحي المادية، مع السلطات التي تحكم الجهة الخاضعة للتدقيق.(INTOSAI Development Initiative (IDI)., 2018, 7) وإن الهدف العام من تدقيق الإمتثال هو تعزيز الثقة في القطاع العام من خلال تعزيز الحكم الرشيد والإدارة السليمة لتنفيذ الميزانيات العامة وتقييم ما إذا كان يتم التعامل مع الأموال والإدارة وحقوق المواطنين وفق الإجراءات القانونية النافذة، ويوصف تدقيق الإمتثال على أنه مجال تدقيق القطاع العام ضمن الترتيب الدستوري المحدد لمؤسسات التدقيق العليا (SAI). ويتضمن تدقيق الإمتثال في عمليات تدقيق القطاع العام عناصر أساسية معينة (1) الأطراف الثلاثة للتدقيق: أي المدقق، الطرف المسؤول، المستخدم المستهدف، (2) الموضوع و (3) السلطات والمعايير لتقييم الموضوع (Shashi K. Sh., 2016, 3).

5-1: دور تدقيق الإمتثال (الإذعان) في دعم استراتيجية الحوكمة للحد من الفساد الإداري والمالي: إن تدقيق الإمتثال (الاذعان) له دور مهم في دعم استراتيجية الحوكمة من خلال الآتي:

أ. تعمل الحوكمة على تعزيز الثقة في بيئة الاعمال الدولية وكذلك الامر بالنسبة لتدقيق الإمتثال، إذ يهدف إلى تعزيز الثقة في القطاع العام من خلال تعزيز الحكم الرشيد والإدارة المالية السليمة.

ب. إن الهدف من تدقيق الإمتثال للقطاع العام هو تمكين المسؤولين (المستخدمين المستهدفين) من تقييم ما إذا كانت أنشطة كيانات القطاع العام تتفق مع السلطات التي تحكم تلك الكيانات.

ج. أحد الشروط المهمة لفهم الجهة الخاضعة لتدقيق الإمتثال هو التعرف على قواعد الحوكمة.

د. المسؤولون عن الحوكمة هم أحد أطراف تدقيق الإمتثال الثلاثة باعتبارهم (المستخدمين المستهدفين) والذين بدورهم يعتمدون على تقارير تدقيق الإمتثال في اتخاذ القرارات الرشيدة.

هـ. لا تعد الرقابة هدفاً بحد ذاتها، وإنما جزء لا يتجزأ من النظام التنظيمي الذي يهدف إلى كشف عدم الالتزام بالمعايير المقبولة وانتهاكات مبادئ الشرعية وكفاءة الإدارة المالية وفعاليتها واكتشافها مبكراً واتخاذ الإجراءات التصحيحية، وهذا من شأنه أن يجعل المسؤولين يقبلون المسؤولية واتخاذ خطوات لمنع مثل هذ الانتهاكات أو جعل وقوعها صعباً على الأقل.

و. يعزز تدقيق الإمتثال الحوكمة الرشيدة عبر الكشف والابلاغ عن الانحرافات عن المعايير ليتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية ومحاسبة المسؤولين عن تلك الأفعال.

ز. الغش والاحتيال والفساد هو عمل يتناقض مع مبادئ الشفافية والمساءلة والإدارة الجيدة، وتعد هذه المبادئ من المبادئ الأساسية للحوكمة وتدقيق الإمتثال في الوقت ذاته.

ح. يقدم تقرير تدقيق الإمتثال معلومات مهمة تشكل الأساس لصنع القرار في القطاع العام، وتعد هذه المعلومات بناء على أدلة إثبات رقابية كافية وملائمة، ومع كل عملية رقابة تأخذ احتياجات المستخدمين المستهدفين (ومنهم المسؤولون عن الحوكمة) بالاعتبار، وذلك لتحديد مستوى التأكيد وبموجبه مستوى أدلة الاثبات الكافية والملائمة.

ط. إن الأداء المالي للشركات التي تلتزم بمعايير القيم والمبادئ تكون أفضل بكثير من تلك التي تفتقر إلى ذلك الالتزام، وهذا يعني أن الشركات التي تلتزم بقواعد الحوكمة تكون هي الاقدر على محاربة الفساد.

2-5: دور تدقيق الإمتثال (الإذعان) في دعم إستراتيجية الإدارة الإلكترونية للحد من الفساد الإداري والمالي: إن لتدقيق الإمتثال (الاذعان) دوراً كبيراً في دعم استراتيجية الإدارة الالكترونية والذي يمكن ملاحظته من خلال الآتي:

أ. في حالة غياب التشريعات المناسبة وغياب الشفافية ونفوذ مجموعات المصالح الخاصة سيكون عائقاً، وقد يفشل تطبيق نظام الإدارة الالكترونية، لذا فإن تدقيق الإمتثال سيكون له دور بارز في دعم الإدارة الالكترونية من خلال تقييم مدى الالتزام بالتشريعات والقوانين ورفع مستوى الشفافية.

ب. يعزز تدقيق الإمتثال من الإدارة الرشيدة من خلال تحديد نقاط الضعف والأعمال المخالفة للوائح والقوانين وتقييم مدى انضباط الموظفين ويساعد في اتخاذ الاجراء التصحيحية ومساءلة الموظفين.

ج. تعمل كل من الإدارة الالكترونية وتدقيق الإمتثال على رفع مستوى الشفافية فالإدارة الالكترونية تمكن المستخدمين المستهدفين والذين هم أصحاب المصلحة من التعرف على الأهداف والخطط

بكل سهولة ووضوح، فضلاً عن سهولة تدفق المعلومات اليهم من خلال السرعة في نشر التقارير المالية، والذي يزيد من مستوى الشفافية للإدارة الالكترونية هو تدقيق الإمتثال من خلال إعداد التقارير المعتمدة عما إذا كانت الأموال العامة قد تم إنفاقها بموجب المرجعيات المعمول بها أم لا.

د. تعمل الإدارة الالكترونية على توفير الهيكل التنظيمي ووضوح خطوط السلطة والمسؤولية، إذ يسهل مساءلة المستويات الإدارية وكل بحسب موقعه والذي يعزز عملية المساءلة هو تدقيق الإمتثال، وذلك بالابلاغ عن عدم الالتزام بالمرجعيات ومخالفتها.

هـ. تعطي كل من الإدارة الالكترونية وتدقيق الإمتثال المزيد من الثقة المتبادلة فيما بين الإدارة الحكومية وبين المراجعين، ومن ثم تهيئة نمط جديد من الحياد والموضوعية والانضباط.

3-5: دور تدقيق الإمتثال (الإذعان) في دعم إستراتيجية الحكومة الألكترونية للحد من الفساد الإداري والمالي: يؤدي تدقيق الإمتثال (الاذعان) دوراً بارزاً في دعم إستراتيجية الحكومة الالكترونية وكما يأتي:

أ. إن تطبيق الحكومة الالكترونية يهدف إلى الوصول إلى الشفافية باستخدام التقنية، وبالتالي يمنح الناس الفرصة للمشاركة الفعالة في خطط التنمية، وبالتالي فإن تدقيق الإمتثال يرفع من مستوى الشفافية للحكومة الالكترونية من خلال اعداد التقارير المستندة إلى المرجعيات.

ب. تعمل الحكومة الالكترونية على مساعدة المستخدمين المستهدفين وتمكينهم من الاستفادة من الكم الهائل والمتدفق من المعلومات بسرعة وسهولة وفي الوقت الحقيقي لحدوثها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوسيع قاعدة الوصول للمعلومات والخدمات الحكومية، وإن تدقيق الإمتثال بدوره يدعم الحكومة الالكترونية من خلال إضافة الشرعية للمعلومات المفصح عنها.

ج. تعمل الحكومة الالكترونية على الحد من البيروقراطية والفساد الإداري، وذلك عبر تمكين المستخدمين المستهدفين من أفراد أو مؤسسات أعمال من الوصول بسهولة ويسر وسرعة إلى المعلومات المتاحة ودون الحاجة إلى التوجه إلى المواقع المادية، ويقوم تدقيق الإمتثال بدعم واسناد الحكومة الالكترونية للحد من الفساد من خلال توسيع نطاق المساءلة بحيث يمكن لجمهور المستخدمين من مساءلة الموظفين الحكوميين، وذلك بالابلاغ عن حالات عدم الالتزام بالمرجعيات ومخالفتها.

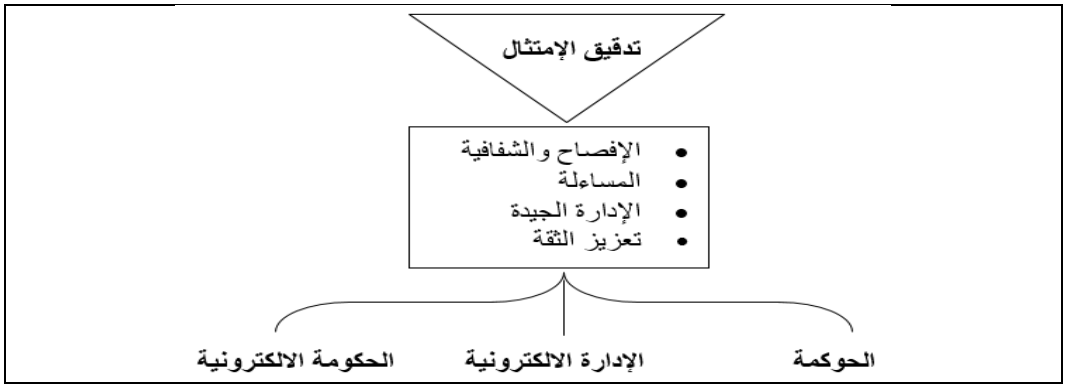
د. تعمل الحكومة الالكترونية على بناء الثقة بالحكومة ومشروعاتها من خلال مشاركة المواطنين وقطاع الاعمال في اتخاذ القرارات، وتعد هذه الخطوة نقلة نوعية في التعامل مع المواطنين، إذ تمكنهم من إجراء الاتصالات المتبادلة للاستفسار عن المعلومات وإعلامهم بالإجراءات التي تم اتخاذها بشأن القضايا المطروحة من خلال الاتصال المباشر، ويعزز تدقيق الإمتثال هذه الثقة من خلال تحديد نقاط الضعف والاعمال المخالفة للوائح والقوانين وتقييم مدى انضباط الموظفين.

هـ. قد تواجه الحكومة الالكترونية والخدمات التي تقدمها معوقات قانونية، أو قد تتعارض مع السياسات العامة القائمة، لذا فإن الأمر يتطلب دوراً لتدقيق الإمتثال في العمل على إضافة الشرعية والقبول للوثائق والمعاملات الالكترونية.

و. تدقيق الإمتثال يعمل على تعزيز الثقة بالحكومة ومعاملاتها وبالتالي نجاح تطبيق الحكومة الالكترونية، وذلك لأن عدم الثقة بالحكومة كفيل بالاطاحة بمشروع الحكومة الالكترونية.

ز. إن التحول نحو حكومة الكترونية تكون فعالة وكفء وناجحة يتطلب وجود أولويات محددة ودقيقة تستند على معايير واضحة المعالم، وتتماشى مع التطورات الحديثة والذي يوفر الالتزام بهذه المعايير هو تدقيق الإمتثال.

ويرى الباحثان ومما سبق أن الإستراتيجيات جميعها تسهم في الحد من الفساد الإداري والمالي بصورة مباشرة أو غير مباشرة وأن الإستراتيجيات جميعها تقوم على آليات مشتركة فيما بينها ألا وهي تحقيق قدر كافٍ من الإفصاح والشفافية وضمان درجة عالية من الفعالية والاستقلالية، وتفعيل المساءلة وتعزيز الثقة فيما بين الحكومة والمستفيدين، ومن خلال ذلك نخلص بنتيجة مفادها أن تدقيق الإمتثال له دور في دعم إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي، فتدقيق الإمتثال يؤدي دوراً مهماً في ضمان استيفاء مبادئ الشفافية والمساءلة والإدارة الجيدة، إذ يرفع تدقيق الإمتثال من مستوى الشفافية من خلال إعداد التقارير المعتمدة عما إذا كانت الأموال العامة، قد تم انفاقها بموجب المرجعيات المعمول بها أم لا، كما إن تدقيق الإمتثال يعزز من المساءلة، وذلك من خلال الإبلاغ عن حالات عدم الالتزام بالمرجعيات ومخالفتها، وبالتالي فإن هذه المعلومات تساعد في اتخاذ الإجراءات التصحيحية ومساءلة الموظفين الحكوميين عن الاعمال المناطة بهم، فضلاً عن أن تدقيق الإمتثال يعمل على تعزيز الإدارة الرشيدة من خلال تحديد نقاط الضعف والأعمال المخالفة للوائح والقوانين وتقييم مدى انضباط الموظفين.



الشكل 2: يوضح دور تدقيق الإمتثال في دعم إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي

المصدر: إعداد الباحثان.

6- حالات دراسية:

أ. دراســـة وتحليل عينة من تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي المحالة إلى مكاتب المفتشـــين العموميين والتي تم اصـدار حكم بها من قبل مكتب المفتش العام وغلقها. لقد تضـمن تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على الأنشـطة والحسـابات والبيانات المالية لـ(م.ع . ت) عن السنة المنتهية في 2013/12/31 ومن بين أهم القضايا التي تضمنها التقرير:

1. أوضـــح التقرير انه لم يتم تزويدنا بأعداد الطلبة المشـــاركين في الامتحانات والناجحين منهم والراسـبين للعامين الدراسـيين (-) و (-) للدراسـتين المتوسـطة والاعدادية والمهنية والمعاهد للدورين الأول والثاني للصـــفوف المنتهية وغير المنتهية لفقدان الأوليات رغم طلبنا ذلك باســتفســارنا المرقم (-) في (-) علما أنه لم يتم تشــكيل لجنة تحقيقية بخصــوص فقدان الأوليات.
2. ضـمن حسـاب سـلف مصـروفة بصـورة زائدة وجود مبالغ بذمة عدد من الموظفين في (م. ع. ت) والذين تم إحالتهم إلى التقاعد، ولم يجر اســتيفاء تلك المبالغ، إذ لم تقم (م.ع.ت) بتنظيم كتاب براءة ذمة لأولئك الموظفين واكتفت بذكر ذلك في دفتر الخدمة المرســـل إلى دائرة التقاعد، وقد أوعز ديوان الرقابة المالية الاتحادي باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الملاحظات المذكورة أعلاه، واعلام دائرة التدقيق والمتابعة في الديوان بنتائج تلك الإجراءات خلال ثلاثين يوماً من تاريخه. وقد تم إحالة ملاحظات ديوان الرقابة المالية إلى مكتب المفتش العام الخاص بالوزارة المعنية للاطلاع واجراء التحقيق بالفقرات الواردة في أعلاه.

تدقيق ومتابعة ديوان الرقابة المالية الاتحادي: قام ديوان الرقابة المالية/ دائرة التدقيق والمتابعة بإرســال كتاب إلى وزارة (م.ع.ت) وما مضــمونه إشــارة إلى كتابكم المرقم (-) في (-) المتضـــمن الإجابة على تقرير دائرة ديوان الرقابة المالية المرقم (-) في (-) عن متابعة تقرير (نتائج أعمال الرقابة والتدقيق عن الانشطة والحسابات والبيانات المالية لــ(م.ع.ت) للسنة المنتهية في (-) نود أن نبين بأن الإجراءات المتخذة بخصـــوص الملاحظة الواردة ادناه كانت غير كافية لاستيفائها.

وقد أوعز الديوان باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ما ورد أعلاه وإعلام الديوان بنتائج تلك الإجراءات وخلال فترة ثلاثين يوماً من تاريخ الكتاب. مكتب المفتش العام وبعد اطلاع مكتب المفتش العام على ملاحظات ديوان الرقابة المالية الاتحادي قام بالتحقيق فيما يتعلق بالمخالفات وأصدر مكتب المفتش العام التوصيات الآتية بحق المخالفين:

1. تقرر معاقبته بعقوبة لفت النظر استناداً إلى قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام، وذلك لعدم مفاتحة شعبة التقويم والاحصاء وإعطاء احصائيات بأعداد الطلبة المشاركين في الدراسات المتوسطة والاعدادية والمهنية للدورين الأول والثاني للغير منتهية لعامي (-)و(-).
2. عقوبة لفت نظر استناداً إلى قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام لاستقطاع المبالغ المترتبة بذمة موظفين في (م. ع. ت).
3. إحالة إلى المحاكم المختصة استناداً لقانون العقوبات العراقي لسنة 1969 وذلك لتقديم معلومات غير صحيحة تخص براءة الذمة.
4. إقامة دعوى مدنية لغرض المطالبة بمبالغ مالية. وبعد ان أصدر مكتب المفتش العام توصياته بخصوص ملاحظات ديوان الرقابة المالية أعلم ديوان الرقابة المالية/ دائرة التدقيق والمتابعة بذلك ليتم الغلق، إلا أن قسم المتابعة في ديوان الرقابة المالية لم يتسلم توصيات المفتش العام ليتم غلق الموضوع من قبل ديوان الرقابة المالية ولتاريخ حصول الباحثين على كتاب المتابعة.

الجدول 1: يوضح الإجراءات المتخذة بخصوص ملاحظات "ديوان الرقابة المالية الاتحادي" والمتعلقة بوزارة (م.ع.ت) وكانت غير كافية لاستيفائها

رقم الفقرة في التقرير	الرأي
أ	لعدم إجراء التحقيق من قبل مكتب المفتش العام
ب	لعدم إجراء التحقيق من قبل مكتب المفتش العام

المصدر: كتاب ديوان الرقابة المالية/ دائرة التدقيق والمتابعة الذي تم الحصول عليه بناءً على طلب الباحثين المقدم إلى "ديوان الرقابة المالية الاتحادي"/ دائرة تدقيق المنطقة الأولى.

ب. دراسة وتحليل عينة من تقارير مكاتب المفتشين العموميين دراسة وتحليل عينة من تقارير مكاتب المفتشين العموميين لحالات مكتشفة من قبل المكتب تم تقديم معلومات من قبل احد المواطنين إلى مكتب المفتش العام لاحدى الوزارات، ويتضمن قيام أحد موظفي الوزارة بطلب رشوة منه مقابل عدم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه وقام مكتب المفتش العام بدوره بتقديم اخبار لدى هيئة النزاهة وعلى ذلك تم استحصال موافقة القاضي المختص بقضايا النزاهة بإجراء محضر ضبط وبعد استنساخ واخذ صور ضوئية بالمبلغ المالي تم تكليف المواطن بالاتصال بالموظف الذي طلب منه مقابل للمبلغ المالي وعلى اثر ذلك تم تشكيل فريق من قبل هيئة النزاهة ووزارة الداخلية والقاء القبض على ذلك الموظف متلبساً بالجرم المشهود، وعلى اثر ذلك تم فتح دعوة جنائية من قبل هيئة النزاهة وتشكيل لجنة تحقيقية من قبل مكتب المفتش العام، وبعد صدور القرار الجنائي

بالحكم على الموظف المختص أوصـــت اللجنة التحقيقية بتوجيه عقوبة العزل بحق ذلك الموظف استناداً إلى احكام المادة 8/ ثامناً من قانون انضباط موظفي الدولة لسنة 94.

7- الاستنتاجات والمقترحات:

7-1 الاستنتاجات.

1. انتشـر الفسـاد في العراق وبنسـب متزايدة ولاسـيما منذ عام 2003 على الرغم من تعدد الجهات الرقابية في العراق (ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين).
2. إن نشر العناصر اللامعيارية أدى إلى انتشار الفساد نظراً لغياب آليات المحاسبة الفاعلة وشعور المفســـدين بالحرية وعدم الخوف من المحاســـبة، مما أدى إلى تمرير معظم المشـــاريع ذات المواصفات الرديئة والمخالفات والرشاوى.
3. هناك احتكار لمواقع القرار السياسـي والإداري في مؤسـسـات الدولة العراقية، فضـلاً عن ذلك فإن الفساد اصبح يمارس بطريقة منظمة ومعقدة على شكل مؤسسة شبكية تحتكر الموارد والقرارات فيما بين النخب السـياسـية وعلى أسـاس طائفي، وهذا ما كشـفته تقارير هيئة النزاهة والتي اشـارت إلى ملاحقة وزراء ومدريرين عامين ووكيل وزارة ومستشار قضائي بتهم الفساد.
4. وجود علاقة قوية بين تدقيق الإمتثال والإستراتيجيات المتبعة للحد من الفساد الإداري والمالي إذ لا يمكن الرقي ودعم هذه الإستراتيجيات دون تفعيل دور تدقيق الإمتثال.
5. تدقيق الإمتثال يؤدي دوراً مهماً في ضـــمان اســـتيفاء مبادئ الشـــفافية والمســـاءلة والإدارة الجيدة وبالتالي يسهم في دعم إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي.
6. هناك علاقة عكسية بين تدقيق الإمتثال والفساد الإداري والمالي.
7. الحالات الدراسية أوضحت تسلسل الاجراءات وابتداء من اكتشاف المخالفات من قبل ديوان الرقابة المـالية وذكرهـا في تقريره كملاحظـات واحـالتهـا إلى مكـاتـب المفتشـــين العموميين للتحقيق في المخالفات.
8. يقوم الديوان بتدقيق ومتابعة الملاحظات مع الجهات المعنية من خلال دائرة التدقيق والمتابعة وإعطاء مدة للإجابة عن ملاحظات الديوان تحدد وفقاً لتعليمات الديوان.
9. تقوم مكاتب المفتشين العموميين بالتحقيق وإصدار التوصيات، وذلك بعد إحالة المخالفات من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادية إلى مكاتب المفتشين العموميين.
10. هناك تلكؤ في الاجابة على ملاحظات الديوان وخلال المدة المحددة من قبله.

7-2 التوصيات.

1. يجب على الأجهزة الرقابية المستقلة العمل على تعزيز الاهتمام بتطبيق معايير التدقيق الدولية.

2. تقوية القيم الدينية التي تحرم الفساد والعمل أيضا على تقوية الجوانب الأخلاقية والتي تحث على السلوك القويم البعيد عن كل أنواع الفساد.
3. تفعيل إستراتيجيات الحد من الفساد الإداري والمالي بوساطة تدقيق الإمتثال بحيث يسهل على الجهات الرقابية كشف حالات الفساد ووضع اليد على المتسبب ومحاسبته بشكل أسرع.
4. تعزيز مهنة تدقيق الحسابات من خلال إلزام مدققي الحسابات بتطبيق إجراءات تدقيق الإمتثال (الإذعان) للتأكد من قيام الشركة بتطبيق النصوص القانونية والأنظمة المالية والإدارية والتي أصدرتها السلطة التشريعية أو التنفيذية في الدولة.
5. إمكانية تبني مجلس معايير التدقيق العراقي عملية استكمال اصدار معايير عراقية لتتوافق مع المعايير الدولية والتي لا يوجد لها نظير في المعايير العراقية المحلية وأهمها معيار تدقيق الإمتثال (الاذعان).
6. ضرورة وجود إلزام قانوني تشريعي يلزم الوحدات الاقتصادية العاملة في العراق بتطبيق معيار تدقيق الإمتثال (الاذعان) 7. تكيف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها وبما يتوافق مع المتطلبات الدولية ليسهل تطبيق المعيار الدولي لتدقيق الإمتثال.
7. ضرورة وجود نصوص قانونية رادعة تستجيب لحالة عدم الاجابة على تقارير ديوان الرقابة المالية أو التسويف والمماطلة في الاجابة عنها على الرغم من أن ديوان الرقابة المالي اعتبرها من قبيل المخالفات المالية وفقاً لأحكام المادة (2/ رابعاً) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (31) لسنة 2011 المعدل، مما يؤدي إلى الضياع والهدر في الأموال.

References

أولاً- المصادر باللغة العربية

أ. الرسائل والأطاريح

1. أبو العيس، نهال رفيق حمدان، (2012)، "تقييم تجربة ديوان الموظفين العام الالكترونية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، كلية التجارة، قسم إدارة الاعمال.
2. ابو غيدا، عبير محمود، 2014، "العوامل المؤثرة في كفاءة المدقق للكشف عن عدم الالتزام بالقوانين والانظمة – دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دمشق.
3. أبو وطفة، سامي يوسف موسى، (2016)، "مدى مساهمة الثقافة التنظيمية في تعزيز تطبق معايير الحكم الرشيد في الجمعيات الثقافية في فلسطين"، رسالة ماجستير في تخصص إدارة الدولة والحكم الرشيد، برنامج الدراسات العليا المشترك بين اكاديمية الإدارة والسياسة للدراسة العليا وجامعة الأقصى، فلسطين، غزة.

4. البشير زبيدي، (2016)، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي"، دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير.
5. الحايك، نهى احمد، (2016)، "اثر تطبيق الحوكمة على تحسين الاداء في المؤسسات الحكومية (دراسة حالة المديرية العامة للجمارك السورية)"، رسالة ماجستير إدارة اعمال، الجامعة الافتراضية السورية.
6. الدحدوح، فادي محمد، (2014)، "واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد في المنظمات الاهلية الفلسطينية في محافظات غزة"، رسالة ماجستير في القيادة والإدارة، جامعة الأقصى، برنامج الدراسات العليا المشترك بين اكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى.
7. زين الدين، د.بروش، وجابر، دهيمي، (2012)، "دور اليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، للملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية في الحد من الفساد المالي والإداري"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الرياض، المملكة العربية السعودية.
8. الصالحي، رياض شعلان حيرو، 2018، "فاعلية تعدد الاجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري – دراسة في ظل التشريع العراقي"، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية القانون،جامعة القادسية.
9. العالول، عبدالماجد شحدة خليل، (2011)، "مدى توافر متطلبات نجاح تطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعات الخيرية الكبرى في قطاع غزة واثرها على الاستعداد المؤسسي ضد الفساد"، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، كلية التجارة، قسم إدارة الاعمال.
10. الفتلاوي، ليلى ناجي مجيد،(2011)، "اثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح"، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
11. الفرا، نعيم حسن، (2008)، "تطوير الاتصال الإداري لمديري المدارس الثانوية بمحافظات قطاع غزة في ضوء الإدارة الالكترونية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
12. القصير، إبراهيم خليل سلطان ، (2017)، "الفساد المالي والإداري واثره على مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2004–2014)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
13. المنهالي، محمد صالح، (2011)، "تقييم متطلبات نجاح مشروع الحوكمة الالكترونية من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للاقامة وشؤون الاجانب بامارة أبو ظبي"، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، كلية الاعمال جامعة الشرق الأوسط.
14. يوسف، نور يحيى (2011)، "الاختلالات في التنظيم الاجتماعي للمجتمع العراقي (بطالة الشباب نموذجاً)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

ب. الدوريات

1. خلف، فاطمة إبراهيم، (2011)، "السياسة المالية والفساد الإداري والمالي دراسة تطبيقية في مصر للمدة (1980–2008)"، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع– العدد السابع.
2. دودين، احمد يوسف، (2015)، "أهمية الحوكمة المؤسسية في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد، دراسة حالة شركة مصفاة البترول الأردنية"، قسم نظم المعلومات الإدارية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد (15) العدد (3) جامعة الزرقاء، الأردن.
3. راضي، محمد سامي (2011)، "موسوعة المراجعة"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.
4. زيادة، رضوان (2006)، "الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، ع334، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
5. طلب، حسنين راغب، (2015)، "اثر تنفيذ اليات حوكمة الشركات في تخفيض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع45، بغداد، العراق.
6. نصيرة، بركنو، الحبيب، ثابتى ،(2019)، "دور الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري : حالة الجزائر" ، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد1 العدد2 .

ج. الكتب

1. البهجي، عصام، (2014)، "الشفافية واثرها في مكافحة الفساد الإداري"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1.
2. دغمش، محمد سامر ، (2018)، "إستراتيجيات مواجهة الفساد المالي والإداري والمواجهة الجنائية والاثار المترتبة على الفساد المالي (دراسة مقارنة)"، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، رقم الإيداع 20024*2017، جمهورية مصر العربية، الجيزة، أكتوبر –الحي الخامس– ش13.
3. زامل، ازدهار عبدالله ، (2018)، "حوكمة الشركات ودورها في مكافحة الفساد المالي في الوحدات الحكومية"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، مج1.، ع2.
4. عبدالعزيز، احمد (2015)، "تحولات الفساد الإداري في مجتمع متغير (المجتمع العراقي انموذجاً)"، دار غيداء للنشر والتوزيع، رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2014/7/3245).
5. غريب، حسن خليل (2006)، "الجريمة الامريكية المنظمة في العراق"، دار الطليعة.
6. القريشي، زياد عبداللطيف سعيد، (2007)، "الاحتلال في القانون الدولي مع دراسة تطبيقية لحالة العراق"، دار النهضة العربية، القاهرة.
7. لطفي، طلعت ابراهيم؛ الزيات، كمال عبدالحميد (2005)،"النظرية المعاصرة في علم الاجتماع"، دار غريب، القاهرة.

د. المؤتمرات

1. عبدالهادي، شاكر (2013)، "الفساد الإداري والمالي في العراق واثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق"، وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
2. العنزي، سعد علي حمود؛ داؤد، فضيلة سلمان (2013)، "الرقابة الإستراتيجية ودورها في الحد من الفساد الإداري"، وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

ثانياً– المصادر باللغة الانكليزية

1. INTOSAI Development initative (IDI) (2018) “compliance audit ISSAI implementation handbook”, www.idi.no.
2. Shashli k. Sh. (2016) “compliance auditing guidelines”, India.
3. Thomson Rruters/RIA, (2012), compliance Audit of Anti-corrption Regulations: A case study from carpatistan customs, September, October, 2012, copyright.